

على هامش الصراحة

مهرجان أبو كاطع

إحسان شمران البياسري

واسط التي أجمعت أهلها عصر الجمعة، للمشاركة في مهرجان تكريم مبدعيها السنوي، اختارت للمهرجان عنواناً ينتمي لها ولأهلها، أسمته (مهرجان أبو كاطع للإبداع الواسطي).. وبين الاحتفاء بالراحل (شمران البياسري - أبو كاطع) وبين تكريم مبدعي المحافظة، كانت هناك رابطة متينة بين الإبداع والزمان والمكان.. فميدعو المحافظة الذين تم تكريمهم كانوا عمالاً وأطباء وصناعيين ورجال إطفاء ومعلمين وطلاباً ومعوقين وأدباء وفنانين.. كان إبداعهم هو إخلاصهم في العمل، وتفانيهم فيه، وكان (أبو كاطع) مبدعاً لأنه أخلص في ابتكار الكلمة الصريحة، ومبدعاً في شجاعة التصريح برأيه وبالذم عنده.

كان الكرمون في المهرجان، فقراء إلا من غنى إبداعهم، ومن دفعاهم عن منجزاتهم الصغيرة والكبيرة في خدمة المحافظة. وكان شمران البياسري فقيراً إلا من غنى ما تنهض في حياته.. ويوم سافر مودعاً وطنه دون أمل في العودة، باع مسابحه العزيزة عليه ليدفع أجرة الهروب إلى منفاه.. وكانت كل مسبحه لديه، ذاكرة عزيزة، ومُقتنى لا ثمن له.. ولكنه باعها مؤججاً وجعا كبيراً من فراق أصدقائه (المسايح) التي يعرفها كما كان يعرفنا.

وكان الحضور بمستوى رفعة المحافظة وأهلها، وابنها البار..

فحضرت نائبة في البرلمان، كان شقيقها قد انقذ (أبو كاطع) من رجال الأمن قبل دقيقتين من وصولهم.

وحضر المحافظ، وكان صديق صباونا وزميلنا في المدارس الابتدائية والمتوسطة.. وحضر المثقفون الكرد والعرب. وحضر مسؤولو مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب.. وحضر الطلبة والشباب والنساء.. لقد حضرت الأمانة العراقية بكل تنوعها في المحافظة.

وحظي المهرجان برعاية ودعم مؤسسة المدى، فيما يسمى الراعي الرسمي.. إضافة إلى رعاية جهات أخرى ومنها النائبة أيمان الوائلي. كان احتفاء أهالي واسط، ومعهم وفود بغداد والحلة والنجف والناصرة، بشمران البياسري، جزءاً من مهرجانات التضامن مع الكلمة والثقافة التي أقامتها المؤسسات الثقافية والأدبية لإدارة التطول على الثقافة وعلى رموزها المضنية.. فبينما كان شارع المتنبي يخوض معركة لإيصال صوته للعالم، كانت قاعة الإدارة المحلية في الكوت، وممراتها، تزهي بصدى فكر (أبو كاطع) وفنه على أنغام التشيد الوطني، وعلى أنغام نشيد فؤاد سالم (أبو كاطع). وكما قال أهل الكوت، ومنظمو المهرجان، فإن المدينة لم تشهد حفلاً كهذا، خصوصاً وإن جل الحاضرين كان من الشباب الذين لم يُعاصروا (أبو كاطع)، وإن التصفيق كان للتراث العراقي والمبدع، ولتكريم من فتحوا للكتابة أبواب الحرية، ثم أهرقوا مُهجهم الغالية قرباناً للوطن.

ihshanshamran@yahoo.com

في ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العراق

نصيف جاسم حسين



لا أعرف سبب ارتباط مفهوم "حقوق الإنسان" بالسجناء فقط، ولا أعرف لم ينصب اهتمام المنظمات المعنية بهذا الموضوع على ما يتعرض له السجناء والمحكومون، مع أن ثمة انتهاكات كبرى لحقوق الإنسان قد تشمل مجتمعات بأسرها، وثمة انتهاكات لا حصر لها في ما يتعلق بكرامة الإنسان وحرية الشخصية وحرية معتقده وحرية التعبير عن الرأي التي تقع في سلم الأولوية في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان وما اشتق منه أو اضيف إليه من حريات هدفها "الإنسان" كقيمة عليا، و"ضمان عدم انتهاك حريته أو الحد منها" بأي شكل من الأشكال.



ليقيموا نظاماً - في بعض محافظات العراق - لا يقل رهاباً من نظام طالبان؛ وقد زحف وباؤهم ليصل إلى بغداد الحبيبة عبر بوابة مجلس محافظتها الذي لم ينتهك الاعلان العالمي لحقوق الإنسان حسب بل تعدى ذلك إلى انتهاك مواد عديدة في دستور العراق في باب الحقوق والحريات وفي أسس الدستور الذي أكد ضمان تلك الحقوق الحريات "التي انتهكت أيام الدكتاتورية" والتي يعاد انتهاكها الآن من قبل بعض أنصاف المتدينين أو الذين يريدون إثبات عدم فسادهم عبر التأكيد، بمناسبة وبدون مناسبة، على تدينهم والتزامهم الديني من خلال انتهاك حقوق الناس وحرياتهم.

علينا إنصافهم

صبيح الزحافظ



عندما تدب الحياة في الكون، وعند بزوغ أشعة الشمس، وإضاءة الطبيعة بعد انحسار ظلمة الليل، نشاهد أسراب العاملين زرافات ووحيداً متوجهين صوب مراكز أعمالهم، والتهنيؤ لممارسة وظائفهم، فإن من جملة المبادرين المبكرين (شرطة المرور)، وأخص الذين يمسكون الشوارع والساحات التي تتسرب فيها حركة المركبات إلى منافذ ومسارات عدة، وقد تخنق تلك الساحات من الحركة المرورية، وقد يتشابك ويتنافس السائقون على المبادرة لاخرق الساحات، وهذا ما يعرقل ويزيد من الاختناقات، وبالتالي توقف السير الذي يضيف إلى أزمة المرور إرهاباً آخر يصعب معه فك الاختناق، ولكن براعة ونكاة ونشاط رجل المرور الذي لا ينفك لحظة عن استعمال حركة الديدن والرأس، والتقل من مكان إلى آخر، وإعطاء الإشارات والإيعازات بالتوقف للبعض ومواصلة السير للآخرين، وفي كل هذه اللحظات التي تمر عليه يكون يفظ الفكر لا يهدأ له بال لحظة واحدة، حيث نراه في استمرارية متواصلة يميناً ويساراً يراقب حركة المرور طوال فترة عمله التي تستغرق أكثر من خمس أو ست ساعات.

هذا كله في جانب، ولكن في جانب آخر، فإن الذي يزيد إرهاباً الظروف الجوية والمناخية التي لا مفر منها، وهي تراقب رجل المرور وهو تحت السماء، وقد لفحت أشعة الشمس بلبينها وسخونة وطفاعة حرارتها، هذا في موسم القبط، وحرارة الجو في أوجها، ناهيك عن موسم الشتاء والبرد القارس الذي يؤثر على حركة وعمل رجل المرور.

ومن ناحية تنظيم العملية المرورية وسير المركبات باتجاهات المختلفة بشكل انسيابي، يتعرض شرطي المرور إلى تجاوزات السائقين الجهلة الذين لا يلتزمون بالأوامر والتعليمات القانونية، بل أنهم يتباهون بالتحدي وعدم الاكتراث بالأوامر، وهؤلاء هم الطامة التي تلقى وترهق رجل المرور، وأحياناً يتناول بعض هؤلاء السائقين المتهورين بالتمرد أو التلطف بألفاظ نابية تنم عن المستوى الهابط لمن يفوق المركبة، في حين أن الواجب يفرض على من بيده منح إجازة السوق أن لا تمنح إلا بعد إنهاء دورات تنقيفية وتعليمية باتت السلك الأخلاقي الحسن مع شرطي المرور، وإطاعة إرشاداته وغيرها من التعليمات.

وقد أخذت بهذا النهج معظم دول العالم، إذ إن سائق المركبة يجب أن يكون متعلماً ومثقفاً ذا مزاج هادئ وهذا ما يتطلبه العمل المروري.

هذه خواطر تخنق الفكرة عندما نشاهد رجل المرور بتفانيه وإخلاصه في عمله، تكبر فيه هذه الروح الفذة التي ترفع من مكانته، إضافة إلى ما يعانیه من متاعب كما ذكرنا ذلك آنفاً، فعلينا أن نعمل على إنصافه.

وتعالى). أليس من المقترض أن نسعى لخلق بيئة عراقية سليمة أساسها الإنسان وقوامها إنسانيته وكرامته؟ أليس هذا ما نصت عليه قوانين الأرض والسماء؟ ألم يذكر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أعلن قبل (٦٢) عاماً - والذي ما زال البعض متخلفاً عن فهمه - أن العمل حق من حقوق الإنسان؟ ألا يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن من حق كل إنسان العيش بكرامة؟ ولم مرة تم انتهاك كل ذلك في العراق؟ ألم تنتهك غيرهما من الحقوق والحريات على أيدي بعض الذين انتهبوا "الفرصة السانحة" التي توفرت لهم بعد سقوط النظام السابق

القوانين الدولية واحترام الحقوق والحريات

محمد صادق جراد



المحاكم الدولية ومحاسبة منتهكي حقوق الإنسان في العالم في هذه المحاكم التي تكون أحكامها سارية على الجميع وسلطانها تفوق المحاكم المحلية. ولا بد من الإشارة هنا إلى إن هذا يتطلب وجود نظام قانوني وتشريعات تكفل هذه الحقوق وتساعد على محاسبة المنتهكين لها بالإضافة إلى حماية دستورية تراقب السلطة التشريعية والتنفيذية وتحرص على منع تجاوز هذه السلطات لحقوق الإنسان ومعاييرها الدولية.

ولا يخفى على أحد إن الالتزام بهذه القيم والمفاهيم يتباين من مجتمع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، فمعظم دول الشرق الأوسط قد حشرت مبادئ حقوق الإنسان في دساتيرها لاكتساب صفة الشرعية وخاصة في ظل الضغوطات التي تمارسها المنظمات الدولية على تلك الدول من أجل

تطبيق هذه المفاهيم التي غابت لعقود طويلة عن المجتمعات التي تعاني الاضطهاد من قبل السلطات الدكتاتورية. ولقد كانت هناك محاولات حقيقية وجادة لتوفير حماية قانونية لحقوق الإنسان وتوفرها المظلة الدولية لتتمكن من حماية المواطنين في دول العالم كافة ولقد جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نتيجة لهذه الجهود في ١٠/١٢/١٩٤٨ في ٣٠ مادة عندما اقترحت بعض المنظمات والحكومات على الأمم المتحدة حيث اعتمدهت الجمعية العامة للأمم المتحدة وأصدرته كأمم وثيقة دولية تهتم بحقوق الإنسان، ويعد هذا الإعلان حدثاً تاريخياً ونقطة تحول في تاريخ البشرية، ولقد طلبت الجمعية العامة من جميع الدول الأعضاء أن تدعو لنص الإعلان وأن تعمل على نشره وتوزيعه وقراءته وشرحه، ولا سيما في

المحاكم الدولية واحترام الحقوق والحريات مع الأمم المتحدة لتعزز الاحترام الدولي لحقوق الإنسان و أيضا العمل على تنفيذها واحترام الحقوق والحريات الأساسية من دون تمييز وتفریق بين الأجناس أو اللغات أو الأديان). ومن خلال استقراء هذا النص نجد أن توفير مثل هذه الحماية تحتاج إلى إجراءات أشار الإعلان إلى ضرورة اتخاذها بصورة منفردة او مشتركة والعمل على تنفيذها. ويقصد بهذه الإجراءات هي توفير الغطاء القانوني والتشريعي وربما الدستوري من أجل حماية الإنسان من الانتهاكات التي قد يتعرض لها من قبل السلطة.

ونرى أن من أهم هذه الإجراءات هي الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء الذي يلعب دوراً كبيراً في حماية حقوق الإنسان إذا ما تم التعامل بمهنية في هذا الجانب. ومن أجل ذلك سعت المنظمات الدولية إلى إنشاء

المحاكم الدولية ومحاسبة منتهكي حقوق الإنسان في العالم في هذه المحاكم التي تكون أحكامها سارية على الجميع وسلطانها تفوق المحاكم المحلية. ولا بد من الإشارة هنا إلى إن هذا يتطلب وجود نظام قانوني وتشريعات تكفل هذه الحقوق وتساعد على محاسبة المنتهكين لها بالإضافة إلى حماية دستورية تراقب السلطة التشريعية والتنفيذية وتحرص على منع تجاوز هذه السلطات لحقوق الإنسان ومعاييرها الدولية.



المحاكم الدولية ومحاسبة منتهكي حقوق الإنسان في العالم في هذه المحاكم التي تكون أحكامها سارية على الجميع وسلطانها تفوق المحاكم المحلية. ولا بد من الإشارة هنا إلى إن هذا يتطلب وجود نظام قانوني وتشريعات تكفل هذه الحقوق وتساعد على محاسبة المنتهكين لها بالإضافة إلى حماية دستورية تراقب السلطة التشريعية والتنفيذية وتحرص على منع تجاوز هذه السلطات لحقوق الإنسان ومعاييرها الدولية.

ولا يخفى على أحد إن الالتزام بهذه القيم والمفاهيم يتباين من مجتمع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، فمعظم دول الشرق الأوسط قد حشرت مبادئ حقوق الإنسان في دساتيرها لاكتساب صفة الشرعية وخاصة في ظل الضغوطات التي تمارسها المنظمات الدولية على تلك الدول من أجل